مركز العدل للمساعدة القانونية

التقرير السنوي للعام ٢٠١١

صاحب الجلالة الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين المعظم

الفهرس

كلمة رئيس الهيئة الإدارية	٩
العيادات القانونية التابعة للمركز	١٢
مقدمة	١٣
أولاً: التمكين القانوني	١٤
ثانياً: الشراكات والتعاون	١٨
ثالثاً: شبكة المحامين المتطوعين	٢٠
رابعاً: الدراسات والمسوحات القانونية	٢١
خامساً: الشؤون الإدارية	٢٢
سادساً: الجهات المانحة ومشاريع التمويل	٢٣
سابعاً: الخطط المستقبلية	٢٧
أعضاء شبكة المحامين المتطوعين	٣٠
فريق العمل	٣١

أعضاء الهيئة العامة

- معالي الدكتور محمد خليل خلف الحموري
- معالي الدكتور صلاح الدين محمد عبد الرحمن البشير
- معالي الأستاذ "محمد شريف" علي شريف الزعبي
- عطوفة الأستاذة ريم ممدوح عبد الرحمن ابو حسان
- سعادة الأستاذ صباح محمد كفى حبيب اللّه عبداللّه البيروتي
- سعادة الدكتور جمال حمود عايد الضمور
- سعادة الأستاذ جورج حزبون جورج حزبون
- سعادة الأستاذ سائد درويش يوسف كراجه
- الأستاذة نانسي بشارة سليم فشحو
- الأستاذة ديالا هلال عثمان الخمرة
- الأستاذة هديل حسن عبد العزيز عبد العزيز

الهيئة الإدارية

- معالي الدكتور صلاح الدين محمد عبد الرحمن البشير
- سعادة الأستاذ سائد درويش يوسف كراجه
- عطوفة الأستاذة ريم ممدوح عبد الرحمن ابو حسان
- الأستاذة نانسي بشارة سليم فشحو
- الأستاذة ديالا هلال عثمان الخمرة

كلمة رئيس الهيئة الإدارية

د. صلاح الـدين البشير

شكل العام ٢٠١١ مرحلة مفصلية في مسيرة مركز العدل للمساعدة القانونية، فقد خطا المركز خطوات شاسعة في مجال إعادة تعريف نفسه كمؤسسة مهنية تعمل بمقتضى معايير وأسس عالية وصولاً لتحقيق رسالته السامية المتمثلة بالتمكين القانوني لرقيقي الحال من الأفراد الذين أضعفتهم ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية عن المطالبة بحقوقهم أمام القانون.

عمل المركز خلال هذا العام على بناء قدراته الداخلية إدارياً ومالياً ومهنياً، حيث تحول من شركة غير ربحية إلى جمعية غير حكومية وغير ربحية تحكمها مبادئ الاستدامة والشفافية والحوكمة الرشيدة. كما أعاد تعريف دوره الاستراتيجي ليصبح شريكاً في مسيرة العدالة في الأردن كمؤسسة تعمل من أجل استدامة التمكين القانوني وتحقيق المساواة أمام مؤسسات العدالة.

على صعيد الأنشطة فقد ازداد عدد المستفيدين من خدمات المركز بشكل واضح، كما توسع المركز في شراكاته مع المؤسسات الرسمية التي باتت ثقتها برسالته ومهمته تثمر تعاوناً معه على مختلف المستويات.

وإنني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء الهيئة الإدارية لمركز العدل للمساعدة القانونية، أتقدم بالتقدير لكافة الشركاء من جهات ممولة أو جهات حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني، وأتمنى أن يشهد العام القادم المزيد من المأسسة والمهنية والنجاح.

وفقنا اللّه بما فيه الخير لهذا الوطن الغالي

الرؤية

ضمان حق التمكين القانوني الكفؤ لرقيقي الحال

المهمة

وضع السياسات والمعايير وإنشاء المؤسسات اللازمة لضمان التمكين القانوني المستدام للمستحقين وبناء النموذج الأكفأ لذلك

محاور العمل

١- إنشاء مراكز تميز للتمكين القانوني في مختلف محافظات المملكة لخدمة المجتمع والعمل على تقويم التجارب وضمان استدامتها

٢- تعميق الفهم للوضع القائم لمنظومة التمكين القانوني في الأردن وإبراز مواطن الضعف والقوة وتحدياتها وفرصها

٣- المساهمة في صياغة استراتيجية وطنية للتمكين القانوني بكافة جوانبه التشريعية والمؤسسية والمالية والخدمية

ملخص تنفيذي

شهد عمل المركز خلال العام ٢٠١١ تحولاً مفصلياً، إذ استكمل خلال هذا العام إجراءات توفيق أوضاعه كجمعية خاصة وفقا لأحكام قانون الجمعيات رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته ضمن اختصاص وزارة العدل، وتم انتخاب أعضاء هيئته الإدارية الأولى، ليبدأ المركز رحلته في التحول إلى مؤسسة مهنية تعتمد الحوكمة الرشيدة والشفافية أساساً لعملها.

أما على صعيد الخدمات والأنشطة فقد شهد المركز قفزة نوعية في هذه الناحية قياساً بالعام السابق. ففي مجال خدمات التمكين القانوني، والتي تشمل الاستشارات القانونية المتخصصة، والتمثيل القانوني أمام المحاكم، قدمت العيادات القانونية التابعة لمركز العدل (١٢٤٦) استشارة قانونية مختلفة، ووفرت خدمات التمثيل القانوني لـ (٩٢٥) مستحقاً من كلا الجنسين توزعت قضاياهم بين الشرعية والحقوقية والجزائية.

أما بخصوص عمله في نشر الوعي القانوني، نظم مركز العدل خلال العام المنصرم (٣٠) ندوة ومحاضرة توعوية لمختلف فئات المجتمع، تهدف إلى تعزيز الوعي العام بمختلف الشؤون والمسائل المتعلقة بالقوانين، إضافة إلى الرسائل التوعوية والإرشادية التي يحرص على بثها بشكل مستمر عبر موقعه الإلكتروني وصفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك والتويتر. وقد بلغ عدد المستفيدين من برامج التوعية (١١٩٥) مشارك ومشاركة.

وقد استكمل مركز العدل خلال العام ٢٠١١ العمل الميداني لأول مسح من نوعه في الأردن يهدف إلى تقييم حجم الطلب على المساعدة القانونية في الأردن ، كما استكمل دراسة أخرى هدفت إلى تقييم الوصول إلى التمثيل القانوني في الدعاوى الجزائية، إضافة إلى إعداد ورقة وثقت مجمل واقع العدالة القضائية في الأردن.

فيما بلغ عدد المحامين ومكاتب المحاماة المسجّلين ضمن شبكة المحامين المتطوعين (٢٧) محامياً ومحامية ومكتباً موزعين على مختلف مناطق المملكة.

العيادات القانونية التابعة للمركز

المركز الرئيسي

هاتف: ٠٦-٤٦٢٤٠٠٩

فاكس: ٠٦-٤٦٢٥٠٠٩

بريد إلكتروني: info@jcla-org.com

العنوان: بناية ٤، شارع الإمام مالك (مقابل كنيسة الروم الكاثوليك)، جبل عمان- الدوار الأول

العيادة القانونية في مادبا/ جمعية شراكة من أجل الديمقراطية

هاتف: ٠٧٧٩٣٧٠٩٤٩

بريد إلكتروني: info@jcla-org.com

العنوان: مادبا، بجانب البلدية، مبنى جمعية شراكة من أجل الديمقراطية

صندوق المرحوم علي شريف الزعبي/ مؤسسة رواد التنمية

هاتف: ٠٦-٤٧٣٣٣١١

فاكس: ٠٦-٤٧٣٣٣١٠

بريد إلكتروني: info@jcla-org.com

العنوان: جبل النظيف، بجانب بريد النظيف، مبنى مؤسسة رواد التنمية

العيادة القانونية في الزرقاء / مركز التوعية والإرشاد الأسري

هاتف: ٠٥-٣٨٦٣١٣٣

بريد إلكتروني: info@jcla-org.com

العنوان: الزرقاء الجديدة، مقابل حديقة البنك العربي، بجانب صيدلة زياد، مبنى مركز التوعية والإرشاد الأسري

العيادة القانونية في جبل النصر/ مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل

هاتف: ٠٦-٤٩٢٥٠٩٦

فاكس: ٠٦-٤٩٠٢٥٨٤

بريد إلكتروني: info@jcla-org.com

العنوان: بناية ٤٠، دوار الندوة، نادي السباق الملكي، ماركا الجنوبية

العيادة القانونية في الزرقاء/ جمعية أسرة الجندي

هاتف: ٠٥-٣٨٥٣١٣٣

بريد إلكتروني: info@jcla-org.com

مقدمة

منذ تأسيسه في العام ٢٠٠٨، عكف مركز العدل على تسهيل وصول الأفراد المستحقين إلى المساعدة القانونية من خلال إنشاء عيادات قانونية موزعة في المجتمعات المحلية وسعى لتعزيز الشراكات مع المؤسسات العاملة فيها. وقد تمكن المركز من التوسع في عياداته وصولاً إلى ثلاث محافظات هي عمان والزرقاء ومادبا، ويعمل للوصول الى كافة محافظات المملكة.

حرص مركز العدل على وضع معايير استرشادية لاستحقاق المساعدة القانونية تضمن الشفافية والحياد في توفير الخدمات للجميع على قدم المساواة بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الديانة أو الظروف الاجتماعية.

كل ذلك جاء لتحقيق أول أهداف مركز العدل وهو إنشاء مراكز تميز للتمكين القانوني في مختلف محافظات المملكة لخدمة المجتمع والعمل على تقويم التجارب وضمان استدامتها.

على صعيد آخر وضع مركز العدل نصب عينيه هدف استدامة الخدمات القانونية للمستضعفين وأدركت إدارته أن التدخل بتسهيل الوصول الى الخدمات وإن كان يشكل حلاً وملاذاً للكثير من الأفراد غير القادرين على المطالبة بحقوقهم، إلا أنه لا يكفي، ولا بد من العمل على مأسسة حق التقاضي كحق دستوري وضرورة مجتمعية من خلال التعاون مع الجهات الرسمية والوطنية ذات العلاقة، وصولاً إلى تبني الحكومة الأردنية لسياسة تكفل هذا الحق لجميع المواطنين.

ونظراً لغياب المعلومات بشكل شبه كامل حول التمكين القانوني في الأردن، وانعدام الإحصائيات التي توثق حجم الطلب أو العرض على خدمات المساعدة القانونية إضافة إلى عدم وضوح الفرص أو المعيقات بشكل كاف، فقد أخذ مركز العدل على عاتقه إجراء الدراسات الكفيلة بتوضيح وتوثيق كافة العوامل اللازمة لوضع استراتيجية وطنية للعمل على كفالة التمكين القانوني في الأردن.

وحتى يتمكن مركز العدل من أداء رسالته، عمل على بناء نموذج عمل متميز يستند إلى الكفاءة والشفافية والاستدامة في جميع أنشطته وخدماته، ويسعى دوماً لتطوير ذاته وأنظمته الداخلية.

فيما يلي موجز لأهم الأنشطة التي نفذها المركز سعياً لتحقيق أهدافه المنشودة.

أولاً: التمكين القانوني

نوجز في هذا القسم ملخصاً عن أعمال المركز في مجال التمكين القانوني خلال العام ٢٠١١ والتي تشمل تسهيل وصول المستفيدين لخدمات الاستشارات القانونية والتمثيل القانوني، إضافة إلى نشر الوعي والثقافة القانونية بين أفراد المجتمع الأردني.

الاستشارات والتمثيل القانوني

خلال العام ٢٠١١ تمكن المركز من التوسع في الوصول إلى شرائح المستفيدين المستحقين للمساعدة القانونية، إذ أظهرت احصائياته ازدياداً مضطرداً في خدماته خلال الأعوام من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١، ويظهر الجدول التالي ملخصاً لعدد الحالات التي تم مساعدتها خلال تلك السنوات.

جدول (١) الخدمات القانونية من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١

نوع الخدمة القانونية	عام ٢٠٠٩	عام ٢٠١٠	عام ٢٠١١	المجموع
استشارات	١٤١	٨٣٢	١٢٤٦	٢٢١٩
تمثيل قانوني	٧٨	٤١١	٩٢٥	١٤١٤

ويظهر الجدول التالي نوع خدمات المساعدة القانونية موزعة حسب عيادات المركز خلال العام ٢٠١١ على وجه التحديد :

جدول (٢) خدمات التمكين القانوني التي قدمتها العيادات القانونية خلال عام ٢٠١١

العيادة القانونية	خدمات المساعدة القانونية المقدمة خلال عام ٢٠١١	
	الاستشارات	التمثيل القانوني
المركز الرئيسي	٣٠٨	٢٧٩
صندوق المرحوم علي شريف الزعبي	٥٤٩	٢٦٥
جبل النصر	١٥٠	١٣٩
مادبا	٧٣	٥٢
الزرقاء	١٦٦	١٩٠
المجاميع	١٢٤٦	٩٢٥

وبلغ عدد القضايا المفصولة خلال العام ٢٠١١ ما مجموعه (٦٩٧) قضية، منها (٥٦٤) قضية شرعية، و(١٣٣) قضية حقوقية.

وقد توزعت الخدمات المقدمة خلال العام ٢٠١١ على مختلف أنواع القضايا من حقوقية وجزائية وشرعية، تم توفيرها من خلال العيادات القانونية المختلفة. فيما يلي توزيع القضايا وفقاً لنوع القضية.

جدول (٣) توزيع خدمات التمكين القانوني التي قدمها مركز العدل للمساعدة القانونية خلال عام ٢٠١١، حسب التصنيف المعتمد لدى المركز

نوع القضية	تصنيف القضية	تمثيل قانوني	استشارة
حقوقية	المالك والمستأجر، عمل، قروض، ضرر، العقود التجارية	١٠٢	٢٨٥
جزائية	اعتداء، تخريب ممتلكات، شيكات، محاولة قتل، سرقة، حماية ضحايا العنف الأسري	٧١	١٥٥
شرعية	طلاق، نفقة، حقوق زيارة الطفل، قضايا المؤخر	٧١٨	٧٤٧
خدمات قانونية أخرى	صياغة عقود، إجراءات مثل الجنسية، التوثيق، غيرها.	٣٤	٥٩
المجموع		٩٢٥	١٢٤٦

وكما يظهر الجدول السابق، فقد استأثرت القضايا الشرعية بالنسبة الأكبر من بين خدمات التمثيل القانوني التي قدمها المحامون المتعاقدون مع مركز العدل خلال العام ٢٠١١، تليها القضايا الحقوقية، ومن ثم الجزائية.

وقد استفاد من خدمات مركز العدل خلال العام ٢٠١١ ما مجموعه (١٤٥١) مستفيدا، منهم (٣٩٥) مستفيداً من الذكور بنسبة بلغت (٢٧٪)، و(١٠٥٦) من الإناث بنسبة بلغت (٧٣٪).

الشكل ١ توزيع الحالات التي تعامل معها المركز حسب الجنس

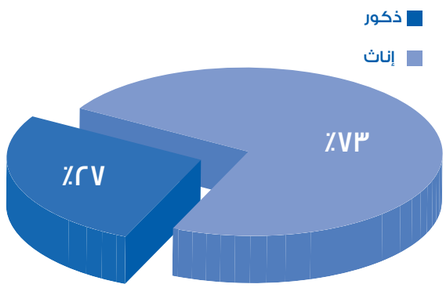

أما بالنسبة لجنسيات المستفيدين من خدمات التمكين القانوني بنوعيها، فقد قدم مركز العدل خدماته إلى أشخاص من الجنسية الأردنية بنسبة طاغية وصلت إلى ٩٣٪ ، والجدول التالي يبين توزيع الجنسيات المستفيدة من خدمات المركز:

جدول (٤) توزيع جنسيات مستفيدي مركز العدل

الجنسية	العدد
أردني	١٣١١
سوري	١٧
عراقي	١٤
فلسطيني	٤٢
مصري	١٠
سيرلانكي	٧
فلبيني	١٩
جنسيات أخرى	٣١
المجموع	١٤٥١

تعزيز الوعي القانوني

يسعى مركز العدل إلى رفع وعي الجمهور بمختلف فئاته بحقوقهم وواجباتهم التي نص عليها الدستور وكفلتها القوانين والأنظمة المرعية، وبصورة تنعكس إيجاباً على السلوك اليومي للجمهور وأفكارهم ومواقفهم وأحكامهم وصورهم النمطية إزاء كل ما يتعلق بالعدالة القضائية في الأردن.

كما أن زيادة الوعي القانوني هي من العوامل الأساسية التي تسهم في كسب وحشد تأييد الرأي العام تجاه القضايا والمسائل المتعلقة بالعدالة القضائية، وكذلك استقطاب الدعم المادي من قبل الأفراد والمؤسسات الذي يمكّن مركز العدل من التوسع كمّاً ونوعا في تقديم خدماته.

وقد عقد مركز العدل في العام ٢٠١١ محاضرات توعوية بلغ عددها (٣٠) محاضرة، تنوعت مواضيعها وفقاً للفئات المستهدفة واحتياجات الحضور، واستفاد منها (١١٩٥) شخص.

يظهر الجدول أدناه تفاصيل المحاضرات التوعوية التي تم عقدها خلال العام ٢٠١١.

جدول (٥) المحاضرات التوعوية التي تم عقدها خلال العام ٢٠١١

*	الموضوع	العدد	إجمالي المستفيدين	الشركاء/ الموقع
١	قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته	٩	٣٠٢	المركز الإسلامي / جبل النظيف مركز البرامج النسائية/ مادبا جمعية طارق بن زياد/ مخيم مادبا جمعية اسكان الأمير طلال، جمعية خولة بنت الأزور / الزرقاء
٢	قانون العمل والضمان الإجتماعي	٣	٨٧	هيئة كلنا الأردن/ خريبة السوق جمعية الأسر التنموية/ الهاشمي الشمالي جمعية الأسر التنموية/ جبل القصور
٣	قانون الإنتخاب	١	١٠٠	مؤسسة رواد التنمية/ جبل النظيف
٤	حقوق المرأة واليوم العالمي للمرأة	١	١٨	جمعية الأسر التنموية/ جبل القصور
٥	الملكية الدستورية	١	١٠٠	مؤسسة رواد التنمية/ جبل النظيف
٦	قانون المالكين والمستأجرين	١	٢٣	مركز شراكة من أجل الديمقراطية / مادبا
٧	قانون الاجتماعات العامة	١	١١٠	مؤسسة رواد التنمية/ جبل النظيف
٨	اتفاقية حقوق الطفل	١	٣٥	مدرسة إعدادية الإناث الأولى/ جبل النظيف
٩	آليات ومصادر حقوق الإنسان	١	٢٠	مدرسة إعدادية الإناث ٢ / جبل النظيف
١٠	مهارات القيادة	١	٢٠	مدرسة الشيماء للإناث / جبل النظيف
١١	جرائم الشرف	١	٣٧	رواد التنمية / جبل النظيف
١٢	حقوق المرأة في التشريعات الوطنية	١	٣٣	مدرسة أروى بنت عبد المطلب / ضاحية الامير محمد
١٣	حقوق المراة بين الواقع والقانون	١	١٥	رواد التنمية /جبل النظيف
١٤	الحماية من العنف ضد الأطفال	١	٨٠	مدرسة الرفيد الثانوية للبنات/ الزرقاء
١٥	احمي نفسك	١	٦٥	رواد التنمية/ جبل النظيف
١٦	الحق باللعب	١	٥٥	مدرسة أروى بنت عبد المطلب/ ضاحية الامير محمد
١٧	حق التقاضي	١	١٠	جمعية خريبة السوق
١٨	الحماية من العنف النفسي والجسدي للأطفال	١	٣٠	مدرسة أروى بنت عبد المطلب/ ضاحية الامير محمد
١٩	التحرش الجنسي	١	٣٥	رواد التنمية/ جبل النظيف
٢٠	العنف الأسري	١	٢٠	جمعية الأسر التنموية /جبل القصور
	المجموع	٣٠	١١٩٥	

تحقيق العدالة القضائية، وتمكين غير المقتدرين من الحصول على حقهم بالتمثيل القانوني المناسب أمام المحاكم هي مهمة وأولوية وطنية تحتاج إلى تضافر جهود جميع الجهات الرسمية والتطوعية والمانحين من المؤسسات والمنظمات والقطاع الخاص والأفراد.

لذا فقد حرص مركز العدل للمساعدة القانونية خلال العام ٢٠١١ على تعزيز قاعدة شراكته وتعاونه مع مختلف الجهات المعنية بموضوع العدالة القضائية، مع إيلاء أهمية خاصة بمؤسسات وفعاليات النظام القضائي الأردني التي تضم: المجلس القضائي الأردني، ووزارة العدل، ونقابة المحامين الأردنيين. وكذلك التركيز على المؤسسات التطوعية والجمعيات الخيرية العاملة في المجتمعات المحلية التي تغطيها خدمات مركز العدل، أو التي يأمل المركز بتغطيتها في المستقبل.

والجدول التالي يبين أعداد الحالات المحالة إلى مركز العدل والعيادات القانونية التابعة له خلال العام ٢٠١١ من قبل الجهات الرسمية والحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يعكس اتساع قاعدة شركاء مركز العدل والمنظمات والمؤسسات والأفراد المتعاونين معه، بالإضافة إلى الثقة الكبيرة التي تحظى بها خدماته وإجراءاته لدى هؤلاء الشركاء.

جدول (٦) الجهات المحيلة لمركز العدل

المحافظة	الجهة المحيلة	عدد الحالات
الزرقاء	مركز التوعية والإرشاد الأسري	١٨٢
	جمعية إسكان الأمير طلال/ الرصيفة	٢٩
	جمعية أسرة الجندي / الزرقاء	٢٧
عمان	مركز الملكة رانية للأسرة والطفل/ جبل النصر	١٥٩
	ارتقاء للإرشاد القانوني/الوحدات	٩
	مؤسسة رواد التنمية/ جبل النظيف	١٩
	جمعية الأسر التنموية / جبل القصور	١٦
	جمعية المركز الإسلامي – جبل النظيف	٤
	محكمة جنوب عمان	٧
	صندوق الأميرة بسمة/ الهاشمي الشمالي	١
	جمعية حماية ضحايا العنف الأسري	١
	نادي الوحدات	١
	المركز البريطاني للتعاون مع المرأة	١
	محكمة بداية عمان	٣
	إدارة حماية الأسرة- مديرية الأمن العام	٤
	اتحاد المرأة الأردنية	٣
	المعهد الدولي لتضامن النساء	٢
	تمكين للمساعدة القانونية و حقوق الإنسان	١
	مؤسسة ميزان «القانون من أجل حقوق الإنسان»	٢
	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	٢
مادبا	مركز شراكة من أجل الديمقراطية – مادبا	٥٣
	مركز البرامج النسائية - مادبا	٣
	المجموع	٥٢٩

قاعدة بيانات المنظمات غير الحكومية

أدرج مركز العدل للمساعدة القانونية خلال العام ٢٠١١ ضمن قاعدة بيانات المنظمات غير الحكومية العاملة في الأردن، مع نشر معلومات تتعلق بخدماته وكيفية الحصول عليها، ومعلومات الاتصال الخاصة به. ويحظى هذا الإدراج بأهمية كبيرة لأنه يسهم في زيادة انتشار مركز العدل ووصوله إلى مختلف فئات الجمهور، وتعزيز مكانته باعتباره إحدى المنظمات غير الحكومية التي تحظى بالثقة والاحترام في الأردن.

على المستوى المحلي تم إدراج مركز العدل في قاعدة بيانات المنظمات غير الحكومية لدى مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية (http://www.phenixcenter.net)، وهو مؤسسة بحثية علمية مستقلة، تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عمان عام (٢٠٠٣)، بموافقة وزير الإعلام في الحكومة الأردنية، ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة.

أما على الصعيد الدولي، فقد أدرج اسم المركز في شبكة "حقي Haki" وهي منظمة دولية غير ربحية تعنى بتعزيز الوعي القانوني كوسيلة للتنمية http://www.hakinetwork.org/network.

ثالثاً: شبكة المحامين المتطوعين

أسس مركز العدل شبكة تهدف إلى تنظيم العمل التطوعي في أعمال المحاماة، بحيث يقدم المحامي العضو في الشبكة خدماته القانونية للمستفيدين المستحقين للمساعدة القانونية بشكل تطوعي، مما يساهم في تفعيل مبدأ الوصول إلى العدالة ويكرس دور المحامين بصفتهم القضاء الواقف الحريص على رسالة العدالة ومهنة المحاماة.

ويستطيع المحامي التطوع من خلال واحد من البرامج الثلاث التالية :

١- برنامج المحامي المنفرد

٢- برنامج مكتب المحاماة

٣- برنامج الدعم التطوعي

وقد تم تصميم نظام شبكة المحامين المتطوعين بحيث تسهل عملية التطوع وتنأى عن كونها عبئاً على المحامي، إذ يقوم المحامي بموجب نظام هذه الشبكة بالتطوع في المجال القانوني الذي يرغب به، وبعدد القضايا التي يستعد لتوليها، وضمن النطاق الجغرافي الذي يعمل فيه.

وقد بلغ عدد المحامين المتطوعين حتى نهاية عام ٢٠١١ سبعة وعشرين محامياً ومحامية. (ملحق رقم ١)

ويسعى المركز إلى إشراك أعضاء شبكة المحامين المتطوعين في البرامج التدريبية، ويحرص على إشراكهم بأية فرص تطوير متاحة. وفي هذا الإطار، قام المركز بعقد تدريب متخصص في قانون المالكين والمستأجرين إثر تعديله في العام ٢٠١١، قدمه القاضي المختص السيد جلال الزعبي، وحضره ٣٥ محامٍ من كلا الجنسين.

وسيسعى المركز إلى مأسسة أطر التعاون مع المحامين المتطوعين بهدف تفعيل دورهم وتعزيز استدامة العمل بموارد وطنية مخلصة.

رابعاً: الدراسات والمسوحات القانونية

في إطار عمله لمأسسة التمكين القانوني، وسعيه للعمل مع واضعي السياسات والجهات ذات العلاقة على تبني استراتيجية وطنية للمساعدة القانونية، سيعمل المركز على إجراء عدة دراسات وأبحاث تهدف إلى توثيق الوضع القائم فيما يتعلق بمنظومة التمكين القانوني في المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي توفير البيانات والمعلومات لمتخذي القرار على المستوى الوطني، أو داخليا على مستوى المركز لتصميم نموذج مستدام للمساعدة القانونية.

بناء عليه، قام مركز العدل للمساعدة القانونية خلال العام ٢٠١١ بإجراء ثلاث دراسات مسحية وتحليلية تتعلق بالواقع الإجرائي للعدالة القضائية في الأردن:

١- دراسة الطلب على المساعدة القانونية: لمس المركز أن المعلومات المتوفرة حالياً حول الطلب على المساعدة القانونية وحجم المشكلة التي يسعى لحلها ضئيلة إن لم تكن معدومة، فأخذ على عاتقه العمل بشكل ممنهج وصولاً إلى بناء قاعدة بيانات تهدف إلى تسليط الضوء وتوثيق كافة المناحي المتعلقة بحق الوصول إلى العدالة . أنهى مركز العدل العمل الميداني الخاص بالمسح الإحصائي الهادف إلى استطلاع الرأي العام حول الإشكالات القانونية في الأردن، وذلك بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، حيث قامت الدائرة من خلال كوادرها المؤهلة المتخصصة في مجال تصميم العينات والاستمارات وجمع وتحليل البيانات الإحصائية من عينة حجمها (١٠,٠٠٠) أسرة موزعة في كافة المحافظات.

وتنبع أهمية هذه الدراسة المسحية إلى كونها الأولى من نوعها في الأردن وأنها ستشكل قاعدة تأسيسية يتم استخدامها في العمل على تبني استراتيجية وطنية للمساعدة القانونية.

سيعمل مركز العدل على إشراك كافة الجهات المعنية من وزارة العدل ونقابة المحامين ومؤسسات المجتمع المدني بنتائج هذه الدراسة حال إصدار التقرير النهائي، بهدف إطلاق الحوار حول هذه القضية الهامة.

٢- دراسة التمثيل القانوني والتوقيف في القضايا الجزائية: عملت هذه الدراسة على تقييم حق الوصول إلى التمثيل القانوني في القضايا الجزائية وركزت على التمثيل والتوقيف في مرحلة ما قبل المحاكمة، وذلك من خلال الاطلاع على ملفات (١٣٥٠) قضية جزائية مفصولة موزعة على عينة وطنية من محاكم المملكة.

وقد أظهرت الدراسة فجوة كبيرة في تمثيل المشتكى عليهم في القضايا الجزائية وخاصة في مرحلة ما قبل المحاكمة. كما تطرقت الدراسة إلى تحليل قرارات توقيف المشتكى عليهم والمتهمين وإلى تأثير التمثيل القانوني على مجريات المحاكمة.

٣- دراسة توثيق الوصول إلى خدمات العدالة في الأردن: أنهى مركز العدل بحثاً مكتوباً يوثق فيه الإطار القانوني للمساعدة القضائية للفقراء في الأردن، بما في ذلك دور المؤسسات الوطنية في تقديمها.

كما تطرق البحث إلى توثيق الخطوات القانونية اللازمة لمطالبة الفرد بحقوقه في معظم القضايا التي تمس الحياة اليومية للإنسان مع توضيح للقنوات المتاحة للتظلم والتقاضي في الأردن.

خامساً: الشؤون الإدارية

كان العام ٢٠١١ مرحلة حاسمة في مسيرة مركز العدل تجاه بناء قدراته المؤسسية، وذلك على عدد من المحاور أهمها:

- توفيق أوضاع المركز كجمعية خاصة: استكمل المركز خلال العام ٢٠١١ إجراءات توفيق أوضاعه كجمعية خاصة وفقا لأحكام قانون الجمعيات رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته تقع ضمن اختصاص وزارة العدل.

دعوة أعضاء جدد للانضمام للهيئة العامة وانتخاب أول هيئة إدارية: انضم ثمانية أعضاء جدد إلى الهيئة العامة للمركز، إلى جانب الأعضاء المؤسسين، جميعهم من المحامين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة والمكانة. تلا ذلك انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية الجديدة من قبل الهيئة العامة وذلك بتاريخ ٢٥ تموز والتي أشرفت على أعمال المركز منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية العام ٢٠١١.

وقد عكفت الهيئة الإدارية على تطوير خطة استراتيجية وتعزيز الهيكل التنظيمي للمركز وصولاً إلى مأسسة العمل واستدامته، كما قامت بمراجعة شاملة لأعمال المركز وتحديد مجالات التطوير. بما فيها تطوير النظام المالي والأنظمة الإدارية.

- النظام المالي: أنهى المركز تطوير نظامه المالي ووضع دليل الإجراءات المالية، بهدف تنظيم سير العمل اليومي داخله وداخل العيادات القانونية التابعة له. لقد تبنى المركز سياسات وإجراءات مالية مقتبسة من المعايير المعتمدة عالميا في مجال الإدارة المالية للمنظمات غير الحكومية، والمتوافقة مع المتطلبات المحلية، والتي تضمن تعزيز معايير الشفافية والكفاءة في المركز.

- الأنظمة الإدارية: تابع المركز تطوير الأنظمة الإدارية التي تنظم سير العمل اليومي داخله وداخل العيادات القانونية التابعة له، وما يرتبط بذلك من بنية تحتية فنية، مثل نظام الأرشفة وحفظ الملفات الخاص بملفات الدعاوى الورقية، وبرنامج إدارة ملف الدعوى المحوسب الذي يتيح خيارات الأرشفة الإلكترونية الأمر الذي يسهل تتبع واسترجاع المعلومات.

- نظام الموارد البشرية: عمل مركز العدل للمساعدة القانونية خلال العام ٢٠١١ على وضع مسودة أولية لنظامه الخاص بالموارد البشرية الذي يشتمل على الهيكل التنظيمي للمركز، والمسميات والوصوفات الوظيفية لجميع العاملين في المركز ولدى العيادات القانونية التابعة له، آخذاً باعتباره التوسع الاستراتيجي المخطط له خلال العام ٢٠١٢.

سادساً: الجهات المانحة ومشاريع التمويل

عمل المركز خلال العام ٢٠١١ على تعزيز قدرته على الاستدامة، من خلال تدريب فريقه الإداري .

انطلاقاً من كونه مؤسسة تطوعية خيرية غير ربحية، يعتمد مركز العدل في موارده على المنح التي تقدمها مؤسسات مانحة ومنظمات داعمة إضافة إلى التبرعات الشخصية من أفراد مؤمنين برسالته.

وقد سطر العام ٢٠١١ نجاحاً للمركز في تحقيق الحد الأدنى من الاستدامة والسعي نحو التوسع من خلال عدة مشاريع تمويلية نفذها خلال العام المنصرم، ومن خلال حصوله على الموافقة على تمويل مشروع سيتم تنفيذه خلال الأعوام من ٢٠١٢ وحتى نهاية ٢٠١٤ مما سيسهم في تحقيق رؤيته الاستراتيجية بشمول كافة مناطق المملكة بخدمات التمكين القانوني.

فيما يلي بيان لأهم المشاريع التي نفذها المركز خلال العام ٢٠١١:

جدول (٧) المشاريع التي نفذها مركز العدل خلال ٢٠١١

المشروع	الجهة المانحة	مدة المشروع	نطاق المشروع
١. مشروع التمكين القانوني للفقراء	مؤسسة المستقبل	آذار ٢٠١١- أيلول ٢٠١٢	تقديم المساعدة القانونية في العيادات القانونية في الزرقاء وعمان وجبل النصر، ونشر الوعي والتدريب ومأسسة العمل
٢. مشروع بناء قدرات مركز العدل والتمكين القانوني للفئات المستضعفة	برنامج المجتمع المدني	تشرين الثاني ٢٠١٠- نيسان ٢٠١٢	بناء قدرات مركز العدل ومأسسة إجراءاته المالية
٣. مشروع نحو مأسسة نظام مساعدة قانونية وطني في الأردن	مؤسسة المجتمع المنفتح	أيار ٢٠١٠- نيسان ٢٠١١	إجراء دراسة لتقييم الوصول الى التمثيل القانوني والتوقيف في القضايا الجزائية وتأسيس عيادة قانونية في مادبا
٤. دراسة خدمات العدالة في الأردن	البنك الدولي	كانون الثاني ٢٠١١- أيار ٢٠١١	توثيق القنوات المتاحة للتظلم والتقاضي في الأردن، وتوثيق الخطوات المطلوبة للوصول الى الحقوق في القضايا التي تمس الانسان العادي في الأردن

قصص من الميدان

> الحاجة (غ.أ) هي سيدة ستينية تعتاش من الدخل الصغير الذي يؤمنه لها عقارها المتمثل في شقة بالغة التواضع تقع في واحدة من الأحياء الشعبية في عمان، أجرته لعائلة صغيرة مكونة من رجل وزوجته وعائلتهما، إلا أنهما رفضا دفع الأجرة طوال أشهر، وأتبعا الرفض بالإهانة، بل بالضرب في إحدى المرات. انتهى الحال بصاحبة المنزل باللجوء إلى سؤال الناس لتعتاش، رغم أنها تملك عقاراً كانت تأمل بأن يكفل لها العيش الكريم. دلها أهل الخير على مركز العدل للمساعدة القانونية الذي ساعدها على تسجيل قضية لإخلاء المأجور.

> مرت ستة شهور على انفصال السيدة (هـ.و.) عن زوجها لم ترَ فيها أولادها لأنها لم تكن تعلم عن حقها القانوني في حضانتهم إن لم يكن رؤيتهم على الأقل. سمعت عن مركز العدل للمساعدة القانونية من بعض معارفها وخدماته في مجال التمكين القانوني، فحضرت إلى المركز حيث استمعت المحامية لقصتها وأكدت لها حقها في استرجاع أطفالها. وبناء على رغبتها، وانطباق معايير المساعدة القانونية عليها، تولت المحامية الدعوى وسعت للاتصال بالزوج في محاولة ودية لحل المشكلة، ولكن بعد رفض الزوج لرؤية الأم لأطفالها، باشرت المحامية الإجراءات القانونية اللازمة أمام المحكمة المختصة بتقديم طلب ضم معجل للأطفال، فصدر قرار المحكمة لصالح موكلتها التي تمكنت بعد شهور من المماطلة والتسويف من رؤية أطفالها.

جدارية مركز العدل

من تصميم فنان الجرافيتي المحلي «وسام شديد» وبالتعاون مع عدد من المتطوعين، ومستفيدي مركز العدل، وموظفيه، وبمساعدة من مشروع «أنا ديجيتال» الممول من آيركس-USAID ، تم تنفيذ جدارية «التقاضي حق للجميع» على الجدار المقابل لمدخل المركز الرئيسي في جبل عمان. هدفت الجدارية إلى تعزيز الوعي بحق التقاضي على نحو لافت. في الوقت ذاته، تم تصوير مراحل رسم الجدارية، والتي سيتم عرضها من خلال فيلم قصير تعمل مبادرة «أنا ديجيتال» على تطويره كجزء من تعاونه مع المركز.

صندوق المرحوم علي شريف الزعبي

يعتبر هذا الصندوق باكورة عيادات مركز العدل للمساعدة القانونية والتي تأسست بمنحة مقدمة من معالي الأستاذ شريف الزعبي وحملت اسم والده المحامي الرائد المرحوم الأستاذ علي شريف الزعبي.

تمت استضافة الصندوق من قبل مؤسسة رواد التنمية في منطقة جبل النظيف في عمان. وقد تعاقد المركز مع محاميتين لتقديم المساعدة القانونية للمراجعين لهذا الصندوق في مختلف المجالات الشرعية والحقوقية.

وقد تميزت هذه العيادة منذ تأسيس المركز بنجاحها ووصولها إلى المجتمعات المحلية، وقدمت أكبر عدد من الخدمات القانونية والمحاضرات التوعوية.

وقد ركز الصندوق استهدافه في مجال التوعية على فئة الشباب وساهم بالارتقاء بفكرهم من خلال تنفيذ سلسلة من المحاضرات القانونية التي يقدمها المتطوعون من البرلمانيين والقضاة والسياسيين والمحامين في الأردن.

وخلال العام ٢٠١١، قدم الصندوق خدمات الاستشارة القانونية لـ (٣٠٨) حالة، فيما تولى محامو الصندوق (٢٧٩) قضية مثلوها أمام المحاكم. في حين تم عقد (١٤) محاضرة توعوية خلال العام ٢٠١١ استهدفت الشباب والنساء وطلاب المدارس وتطرقت لمختلف المواضيع القانونية كان من أهمها الحقوق الدستورية، وحقوق الانتخاب، والعنف الأسري، وقانون المالكين والمستأجرين وغيرها.

سابعاً: الخطط المستقبلية

هدفت الأعمال المنجزة خلال العام ٢٠١١ بشكل رئيسي إلى تحضير المركز للمرحلة المستقبلية والتي ستشهد تحولاً جذرياً في آلية عمله ورؤيته واستراتيجيته.

وقد عمل المركز على التحضير للسنوات الثلاث المقبلة من خلال بناء القدرات الداخلية وتنمية الموارد المالية التي ستمكن المركز من تحقيق أهدافه. وسيعمل المركز على تحقيق أهدافه من خلال المحاور التالية:

١- تطوير الخطط والسياسات:

سيعمل مركز العدل للمساعدة القانونية برئاسة هيئته الإدارية الجديدة على وضع خطط وسياسات معدلة تناسب المرحلة التي وصل إليها، وتمكنه من أداء دوره الذي تبوأه كمؤسسة ريادية تسعى لمأسسة التمكين القانوني لرقيقي الحال.

وفي هذا الإطار سيعمل المركز على وضع ما يلي:

- خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤
- سياسة ضبط جودة الخدمات
- مدونة قواعد السلوك
- دليل إجراءات المساعدة القانونية
- مؤشرات أداء للأنشطة والكفاءة المالية
- كما سيعمل المركز على إدخال المزيد من التعديلات والتطوير على معايير استحقاق المساعدة القانونية بناء على مخرجات دراسة الطلب والحوار مع الشركاء والجهات ذات العلاقة.

٢- التوسع في إنشاء العيادات القانونية ومأسسة عملها:

- إنشاء فروع وعيادات قانونية وصولاً إلى إنشاء شبكة من العيادات القانونية تمتد على جميع محافظات المملكة.
- مراجعة عمل وإجراءات العيادات وتطبيق سياسات ضبط الجودة وتطوير مهارات المحامين كي تعمل تلك العيادات وفق أفضل الأسس والمعايير المهنية والقانونية.
- التوسع بالشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات المحيلة بهدف الوصول إلى الفئات المستهدفة أينما وجدت.

٣- التوسع في أنشطة التوعية القانونية

- إعداد خطة للتوعية تشتمل على الفئات المستهدفة وعقد سلسلة من المحاضرات القانونية لتغطي كافة المناطق الأقل حظاً في المملكة.
- إعداد مواد توعوية معيارية يتم توزيعها على المستفيدين.

٤- إطلاق الدراسات التي تم إعدادها وعرضها ومشاركتها مع صانعي السياسات والجهات ذات العلاقة

٥- إطلاق الحوار لوضع استراتيجية وطنية للمساعدة القانونية

عقد سلسلة من اللقاءات وجلسات الحوار تضم كل من أصحاب العلاقة مثل وزارة العدل، ونقابة المحامين، ووزارة التنمية الاجتماعية، والقضاء النظامي والقضاء الشرعي ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الرسمية والأهلية بهدف الوصول إلى تصور مشترك حول آلية ضمان حق الوصول الى العدالة في الأردن.

٦- استدامة أعمال المركز وتنمية موارده المالية:

سوف يشهد العام ٢٠١٢ إطلاقاً لعدد من المشاريع سيعمل المركز على تنفيذها، لتكون هذه المشاريع أدواته التي يسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية ورؤيته الرامية إلى خلق تمكين قانوني مستدام في متناول مستحقيه.

جدول (٨) المشاريع التي ينفذها مركز العدل في عام ٢٠١٢

المشروع	الجهة المانحة	مدة المشروع	نطاق المشروع والأنشطة
١. مشروع التمكين القانوني للفقراء / المرحلة الثانية	مؤسسة المستقبل	أيلول ٢٠١٢ – تشرين الأول ٢٠١٢	تقديم المساعدة القانونية في العيادات القانونية في الزرقاء وعمان وجبل النصر، ونشر الوعي والتدريب ومأسسة العمل.
٢. مشروع المساعدة القانونية للاجئين	البنك الدولي	ثلاث سنوات	توفير خدمات التمكين القانوني للاجئين والأردنيين وإنشاء ٦ عيادات قانونية جديدة.
٣. مشروع التمكين القانوني للفقراء	صندوق التنمية الاجتماعية الياباني	ثلاث سنوات (٢٠١٢-٢٠١٤)	إنشاء ٦ عيادات قانونية وتوفير الخدمات القانونية في المجتمعات المحلية وجيوب الفقر، ونشر التوعية القانونية والسعي نحو مأسسة حق التمكين القانوني.
٤. مشروع التمكين القانوني للسيدات والتوعية القانونية لطلبة الحقوق	مبادرة الشراكة الشرق أوسطية	سنة واحدة –٢٠١٢	نشر الوعي القانوني وتمكين ضحايا العنف الأسري في منطقة شرق عمان والزرقاء.
٥. تعزيز مهنية المساعدة القانونية وتعزيز الوصول الى التمثيل القانوني في مرحلة ما قبل المحاكمة	معهد المجتمع المنفتح	سنتين – ٢٠١٢ و ٢٠١٣	استكمال العمل على دراسة التمثيل في القضايا الجزائية وتدريب المحامين وتعزيز مهاراتهم وصولاً إلى المحاماة الفاعلة، وتنظيم عمل المحامين المتدربين وتأهيلهم في مجال المساعدة القانونية وحقوق الإنسان.

أعضاء شبكة المحامين المتطوعين

- الأستاذ رسمي بدر
- الأستاذة شاز ابو تايه
- الأستاذ فؤاد طُمليه
- الأستاذ مهند المصري
- الأستاذ مأمون منيزل
- الأستاذة علا عبد اللطيف
- الأستاذ علاء العسلي
- الأستاذ سليمان النابلسي
- الأستاذة سناء غنام
- الأستاذ معاذ المومني
- الأستاذ محمد دغمي
- الأستاذة سوسن الصباغ
- الأستاذة رضا المريدي
- مكتب الرقاد للمحاماة والإستشارات القانونية
- الأستاذة رسمية زلوم
- الأستاذة شفا عفانة
- الأستاذ هشام خليفة
- الأستاذة سوسن ابو مياله
- الأستاذ عاكف المعايطة
- الأستاذ عبداللّه الحراحشة
- الأستاذ بكر عياد
- مكتب التجمع القانوني للأعمال
- الأستاذ يحيى بدوية
- الأستاذة سلطانة ابو نجم
- الأستاذة سميرة زيتون
- الأستاذة عبير سوداني
- الأستاذ عبداللّه أحمد الرواشدة

فريق العمل

الفريق الإداري:

- المدير التنفيذي: السيدة هديل عبد العزيز
- المنسقة الإدارية: الآنسة ريم عابدين
- المسؤول المالي: السيد عبد اللّه الرواحنة

المحامون:

- المحامي الأستاذ صلاح جبر
- المحامية الأستاذة شيرين يعقوب
- المحامية الأستاذة منى الصلاحات
- المحامية الأستاذة بسمة الرفاعي
- المحامية الأستاذة فريزة قموم
- المحامي الأستاذ خميس قلفاط
- المحامية الأستاذة منى دنديس
- المحامي الأستاذ سمير أبو حمدية
- المحامية الأستاذة رانية الرواشدة

معلومات الاتصال

المركز الرئيسي:

مركز العدل للمساعدة القانونية - جبل عمان – ٤ شارع الإمام مالك

هاتف: ٤٦٢٤٠٠٩ (٠٦)

الموقع الإلكتروني:

www.jcla-org.com

على فيسبوك:

http://www.facebook.com/Justicecntr

على تويتر:

@justicecntr

* تم طباعة هذا التقرير بتمويل من مؤسسة المستقبل